فى أحدث دراسة للجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب حددت التحديات التى تواجه الصناعة المصرية خلال المرحلة الحالية والمقبلة..

أكدت الدراسة ان هناك 10 تحديات تواجه الصناعة المصرية على المستوى المحلى.. تتصل أغلبها بنظم الانتاج والجودة التى تفتقر إلى الجودة العالمية.. علاوة على عدم فاعلية نظم الرقابة.. فى الوقت الذى لاتوجه فيه خطة محددة للنهوض بالصناعات المحلية.

طالبت الدراسة بضرورة العمل على الوصول إلى معدل نمو 10٪ سنويا لضمان تحقيق تنمية صناعية خلال الخطة الخمسية الحالية.. والوصول إلى معدل الصادرات يعادل 3 أمثال معدلها الحالى.

فى دراسة لمجلس الشعب :

10 تحديات تواجه الصناعة المصرية داخليا

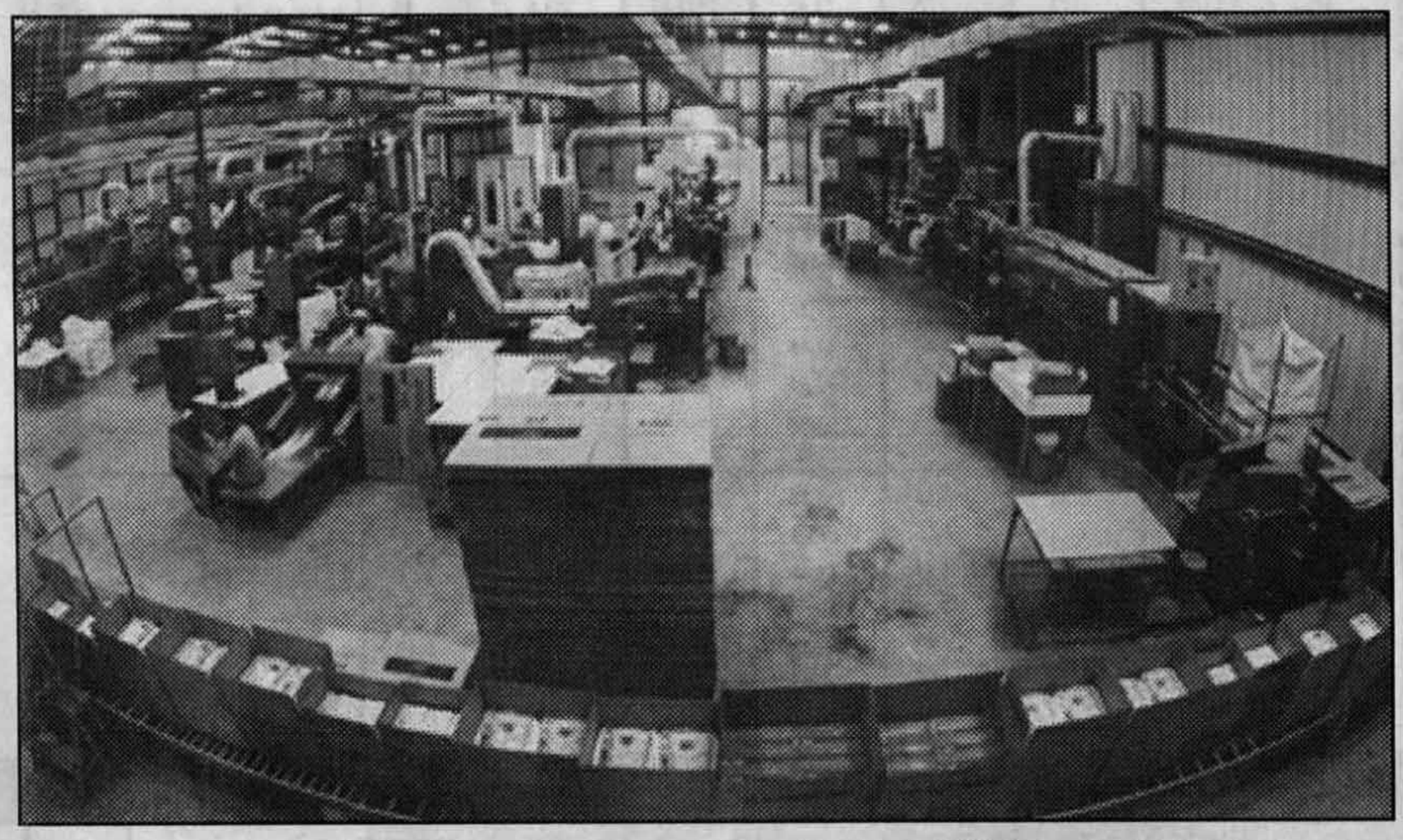

أعد الدراسة الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب فيما يعد دراسة تحليلية عن استراتيجية الصناعة والطاقة فى مصر وأفاق الدخول للقرن الحادى والعشرين تضمنت قسما عن الصناعة المصرية منذ محمد على وقسما اخر عن التحديات التى تواجه الصناعة خلال المرحلة الحالية والمستقبلية.. الاستراتيجية اقترحتها لجنة الصناعة لتكون واجبة التطبيق باعتبارها لازمة لتنمية الصناعة فى مصر من خلال التوصيات التى وضعتها اللجنة وتشكل فى مجموعها رؤية مستقبلية للصناعة.. القسم الأول أوجز العوامل المسئولة عن قوة ونمو الصناعة المصرية خلال 20 عاما من حكم محمد على والاستقلال الاقتصادى وممارسة الدولة لارادتها السياسية والاقتصادية بحرية تامة دون أى ضغوط من القوى الخارجية مع بروز دور الدولة وتدخلها لحماية الصناعة الوليدة وإدارة القطاع الصناعى وقيامها بالاستثمارات اللازمة للنمو الصناعى والعمل على تعبئة جميع الموارد لخدمة قضية التنمية بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة واتباع استراتيجية الدفعة القوية من الاستثمارات داخل القطاع الصناعى.

.. وتحقيق التوازن الهيكلى للاقتصاد القومى باعطاء اهمية للاقتصاد المتوازن بين قطاعاته المختلفة بحيث لايغلب قطاع على آخر.

تحديات الصناعة

تنتقل الدراسة إلى القسم الثانى متحدثة عن التحديات التى تواجه الصناعة حاليا وتقسمها إلى تحديات خارجية وتتعلق بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية وما افرزته من تحديات فى مواجهة الصناعة الوطنية حيث تشير جميع الدلائل والمتغيرات العالمية إلى أن نهاية القرن العشرين ستؤتى بصراعات وتحديات تجارية شرسة لن تقل اثارها وعواقبها عن الحروب التى خاضتها البشرية خلال التاريخ الطويل وان اختلفت فى اسلحتها وأدواتها عن التى استخدمت فى الحروب التقليدية.

علاوة على أن ميادينها ستكون كلها فى مجال احتلال مساحات من الاسواق العالمية!!

توجز الدراسة التحديات الخارجية التى ستواجه مصر فى اختلاف فلسفة التصنيع واستراتيجياته فى الداخل عنها فى الخارج نتيجة للتفاوت الكبير فى حجم الانتاج وتزايد ظاهرة الصراع الاقتصادى والحروب التجارية بين الدول الصناعية الكبرى على اقتسام الاسواق العالمية وتعاظم التوجه نحو التكامل الاقتصادى الاقليمى ، والتحول الشديد نحو النظام الرأسمالى والاتجاه لسياسات الخصخصة وشيوع برامج الاصلاح الاقتصادى وتزايد تدفقات رؤوس الاموال والصناعات المتقدمة.

اتفاقية الجات

اشارت الدراسة إلى أن هناك تحديات أوجدتها اتفاقية الجات فى مواجهة الصناعة المصرية أهمها انها تسهل سبل التفوق على المنتجات المصرية قبل ان تستكمل ادواتها على المنافسة مما يشكل تحديا خطيرا لصناعتها الوطنية موضحة أن بروتوكول النفاذ للاسواق وما يتيحه من فتح السوق المصرية لاستقبال شتى انواع السلع من مختلف الدول قد يؤدى لحدوث نوع من الاغراق للسوق المصرية بسلع غير مصرية الصنع. مع صعوبة وطول الاجراءات القانونية فى مواجهة الاغراق والمنافسة غير المشروعة.

فى نفس الوقت اكدت الدراسة أن اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى التى تزمع مصر توقيعها تعد خيارا استراتيجيا لمصر فى ظل الاوضاع الاقليمية والدولية وقدرتها على تحقيق مصالح الصناعة الاستراتيجية التى تتوقف على قدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع احكام هذه الاتفاقية وهذا الأمر يتوقف فى حد ذاته على كفاءة أداء الصناعة المصرية فى تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية.

اتفاقية المشاركة

وعن أهم التحديات اكدت الدراسة ان اتفاقية المشاركة بما تقوم عليه من انشاء منطقة تجارة حرة وبما تكفله من تدفق للسلع والمنتجات توجد نوعا من التحدى أمام قدرة الصناعات المصرية على اختراق الاسواق الأوروبية كما انها توجد بعض الضغوط العنيفة التى ستتعرض لها بعض الصناعات المصرية.

وهناك العديد من النقاط التى يجب التوقف عندها فى اتفاقية المشاركة فى السلع المصرية قد تمنع من الدخول لأسواق أوروبا للاعتبارات البيئية وظروف العمل كذلك وحالات تشغيل الصبية والأحداث كما هو الحال فى زراعة القطن، كما أن قواعد المنشأ تمثل نوعا جديدا فى التحديات التى لها وزنها.

5محاور أساسية لتطوير الانتاج المحلى

د. نادر رياض

10 نقاط محلية

أشارت الدراسة إلى ان التحديات الداخلية تتمثل فى 10 نقاط:

- افتقار الصناعة المصرية لنظم الجودة العالمية وعدم فاعلية أجهزة الرقابة الصناعية التى انكمش دورها وقصرت أدواتها عن مسايرة متطلبات العصر.
- بطء معدل نمو الصادرات الصناعية ووجود العديد من القيود التى تعرقل عملية التصدير.
- كثرة الاعباء الضريبية والجمركية التى يتحملها المنتج المصرى التى ترفع من تكلفته وتحد من قدرته التنافسية أمام مثيله الأجنبى.
- عدم وجود خطة محددة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وكثرة المشاكل التى تعانى منها هذه الصناعات.
- عدم اهتمام الصناعة المصرية الاهتمام الكافى بالأبعاد البيئية فى مجال الصناعة.
- برنامج الخصخصة واعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام الصناعية لا يخص رجال الصناعة المصريين بأى مزايا تفضيلية قد ينشأ عنها ظاهرة زيادة السيطرة الأجنبية.
- الموجات المتدفقة من التهريب للسلع والمنتجات الأجنبية التى تهدد المنتجات والسلع المصرية المثيلة.
- التصميمات الهندسية والتطوير وتصنيع المعدات الرأسمالية.
- قصور دور البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعية.
- قصور برامج التنمية البشرية عن الوفاء بمتطلبات الصناعة.

استراتيجية للتطوير

أما الجزء الثالث من الدراسة ركز على استراتيجية الصناعة والطاقة أوضحت أن هناك دروسا مستفادة من تجارب العالم الصناعى المتقدم وأن المحرك الاساسى للتنمية التصدير والمحرك الأساسى ايجاد ميزة تنافسية للصناعات الوطنية.

فالتطوير المخطط والابتكار العلمى أساس القدرة على المنافسة محليا وتصديرا.

فالانسان محور تحقيق التنمية والصناعات الصغيرة القاعدة الاساسية لتحقيق الكفاءة فى تحقيق التنمية المستمرة وايجاد فرص العمل الجديدة.

زيادة الصادرات

أكدت الدراسة انه لتحقيق النهضة الصناعية يجب تنمية الصناعات المصرية بمعدل يزيد على 10٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة الحالية وزيادة التلج الصناعى للضعف عما هو عليه، والوصول بالصادرات المصرية إلى 3 أمثال ما هى عليه الآن خلال 5 سنوات.

ومساهمة القطاع الصناعى القومى فى زيادة معدل نمو التلج المحلى الاجمالى ليزيد على ثلاثة أمثال النمو السكانى فى نهاية الخطة الخمسية القادمة.. ومساهمة القطاع الصناعى القومى فى رفع متوسط نصيب الفرد من التلج القومى الاجمالى إلى 150٪ مما هو عليه الآن مع بداية عام 2000.

مع ايجاد 500 ألف فرصة عمل جديدة سنويا.

حددت الدراسة عدة محاور ترتكز عليها استراتيجية الصناعة بمحور القطاعات ذات الأولوية وهى الغزل والنسيج والصناعات الالكترونية وصناعة البرمجيات وصناعة البتروكيماويات والصناعات الغذائية ثم الأسمدة ودباغة الجلود والمصنوعات الجلدية.

ثم المحور الجغرافى لتنمية الصادرات الصناعية فمحور الصناعات الصغيرة والتطور والارتقاء بجودة المنتجات الصناعية المصرية وتوفير آلية استمرار تطورها.

طالبت الدراسة الدولة ببحث كل المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية بعمق شديد ودفع الصناعة المصرية على طريق المنافسة العالمية للاستفادة من الفترات الانتقالية التى تتيحها اتفاقيتا الجات والمشاركة المصرية الأوروبية واعداد الدراسات عن السلع الصناعية المهمة انتاجا وتصديرا واستيرادا.

سياسات التسويق

كما طالبت الدراسة رجال الصناعة بالتحول الفورى نحو انتهاج سياسات التوجه التسويقى للمنشأة والمراجعة السريعة لأجهزة التسويق فى المنشآت واعادة التدريب الفنى لكوادرها وتوفير الميزانيات المناسبة للانفاق على البحوث الصناعية والتطوير والمراجعة المستمرة لهيكل التكلفة وتخفيضه والاستفادة من الوفورات الاقتصادية للعملية الانتاجية واستخدام الأساليب العلمية فى تخطيط الانتاج ومراجعة نظم رقابة الجودة وترشيد استخدام الطاقة والحفاظ على البيئة الصناعية والمتابعة المستمرة لمستوى التدريب الفنى للعمالة بمستوياتها المختلفة والبدء فى المساهمة فى انشاء الشركات المتخصصة فى التسويق العالمى والمحلى والتوسع والمساهمة فى الاستثمار لاقامة الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات القائمة فعلا.

طالبت الدراسة كذلك المستهلك بالاقبال على السلع والمنتجات المصرية الجيدة ذات الاسعار المناسبة التى يتوافر مثيلها المستورد فى السوق المحلى وعدم الاقبال على السلع المهربة أو المجهولة المصدر بحجة انها رخيصة الثمن وعدم شراء السلع الرديئة ذات السعر المنخفض.